مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

قال إنه لا يندرج تحت تعريف محدد أو ضوابط قانونية

عاشور يرفض وصف المرشحين أو المواطنين بـ «سيئي السمعة»

صالح عاشور

جدد مرشح الدائرة الاولى للانتخابات البرلمانية النائب السابق صالح عاشور رفضه لوصف أي مرشح او أي مواطن بـ «سيئ السمعة»، محذرا من خطورة مثل هذه المصطلحات الفضفاضة التي لا تستند الى احكام قضائية او قانون واضح ينظمها.

واشار عاشور في تصريح صحافي الى انه اذا كان وصف سيئ السمعة سيطبق على مرشحي مجلس الامة والمواطنين فإنه يجب ايضا ان ينطبق على رؤساء الوزراء والوزراء، مشيرا في هذا الصدد الى ان ما ينطبق على المرشحين والمواطنين ينطبق ايضا على الوزراء الذين يعتبرون بحكم مناصبهم اعضاء في مجلس الامة.

واضاف انه على سبيل المثال فان رئيس الحكومة السابق وبعض الوزراء الحاليين وبعض الشيوخ من الوزراء السابقين جميعهم احيلوا اما الى محكمة الوزراء أو الى النيابة واليوم وزير التجارة محال الى النيابة العامة وكذلك وزير الاعلام ايضا فاذا كان الامر كذلك فان هؤلاء لا يحق إعادة تعيينهم كوزراء حيث أصبحوا حسب هذا الوصف من سيئي السمعة.

ولفت الى ان وصف «سيئ السمعة» هو وصف فضفاض لانه لا يندرج تحت تعريف محدد أو ضوابط قانونية واضحة وبالتالي اذا كان هذا الوصف سيطبق هكذا من دون ضوابط فإنه سيشمل العشرات بل الآلاف من الاشخاص ومن بينهم مرشحو مجلس الامة والوزراء وغيرهم من المواطنين.

وصف تجنيس 2000 خلال العام المقبل بالتصرف القاصر

الكندري: حل مشكلة البدون يحتاج إلى معجزة لا يصنعها النهج الحالي

استنكر مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري خطوة مجلس الوزراء بالإعلان عن تجنيس ما لا يزيد على ألفي شخص في عام 2013 من فئة غير محددي الجنسية، معتبرا هذا التصرف بالقاصر.

وأكد الكندري في تصريح صحافي أنه من الأولى على مجلس الوزراء إيجاد مرسوم شمولي بخطط واضحة لحل مشكلة البدون جذريا، أولها اعتماد تصريحات المفوضيات الدولية بشأن استحقاق تجنيس 34 ألف شخص من أبناء هذه الفئة.

واستدرك قائلا: «لو افترضنا تجنيس ألفين كل عام فإننا نحتاج إلى 17 عاما لتجنيس المستحقين، بينما يبقى لدينا ما يقارب 75 ألفا من البدون على قائمة التهميش الحكومي، مع الأخذ بالاعتبار أن هؤلاء سيتضاعف عددهم خلال 17 عاما، وبهذه الحالة فلن تتقدم الحكومة قيد أنملة في حل القضية».

وأثنى الكندري على قرارات وخطوات رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة واصفا اياها بالجبارة والتي بدأها قبل عام بتفكيك مشكلة وقضية البدون وتجزئتها تمهيدا لفصل المستحقين عن الفئات الأخرى التي ترى الحكومة أنها غير مستحقة، بيد أن مجلس الوزراء لم يساعد هذا الرجل في دعمه بالمراسيم اللازمة لإنهاء المشكلة تدريجيا.

وأعرب عن استيائه من التخبط الحكومي وعدم وجود التنسيق فيما بين أجهزتها خاصة بعد أن تم رفع كشف بتجنيس ما يقارب 275 شخصا كان من المفترض إنهاء قضيتهم في شهر يونيو الماضي، ولكن فوجئ مجلس الوزراء برد اللجنة القانونية في المجلس بعدم الموافقة على تجنيسهم بحجة عدم وجود مرسوم قانون تجنيس 2000، الذي بدأ العمل فيه منذ عام 2001 وتم وقف العمل فيه لعدم التصويت عليه من مجلس الأمة السابق، وهو ما يعطي مؤشرا آخرا بأن السلطة التشريعية غير مكترثة بمعاناة هؤلاء.

وأضاف: أن مرسوم تشكيل لجنة الجهاز المركزي صدر منذ ما يقارب 3 سنوات وبقي من عمر الجهاز ووعد مسؤولوه بإنهاء القضية ومنطقيا فإن حل مشكلة البدون يحتاج إلى معجزة ولن تأتي هذه المعجزة طالما أن نهج الحكومة في التعامل مع هذه القضية مستمر كما هو عليه منذ أكثر من 50 عاما.

وتطرق إلى ضرورة منح المستحقين للجنسية من العاملين في قطاعات النفط والسلك العسكري في وزارتي الداخلية والدفاع من الذين أتموا عملهم.

فيصل الكندري

نظراً لتميز موقعها ولمساعدة الشباب في تجاوز ارتفاع الأسعار

خضير العنزي: تخصيص غرب «سعد العبدالله» منطقة سكنية للمواطنين لتميز موقعها

خضير العنزي

دعا النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة خضير العنزي مجلس الوزراء الى اعطاء توجيهات علي وجه السرعة لتخصيص منطقة غرب سعد العبدالله الجديدة كمنطقة اسكانية للمواطنين نظرا لتميز موقعها وقربه من المجال الحضري لمدينة الجهراء، واشار الى اهمية هذه الخطوة لدى الشباب الذين ينتظرون دورهم الاسكاني ولايزالون يعاونون من الارتفاع الجنوني لاسعار الايجارات، واكد ان اهم اولوية لديه في مجلس الامة القادم هي العمل على تخصيص هذه المنطقة لاسكان المواطنين من ابناء الجهراء بالاضافة الى توفير اراض اخرى وتعديل قوانين الرعاية الاسكانية لالغاء بناء المدن عن طريق انشاء شركات مساهمة حيث اثبتت الدراسات انه عديم الجدوى واعادة العملية برمتها الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية مثل الاوضاع السابقة وبناء مدينتي المطلاع والخيران للقضاء على معظم الطلبات الاسكانية، وقال العنزي ان بلدية الكويت مطالبة بسرعة تخصيص مدينة غرب سعد العبدالله وإزالة جميع المعوقات التي بها من اجل تمكين المؤسسة العامة للرعاية السكنية من بنائها حيث يمكن ان تستوعب نحو عشرين الف قسيمة سكنية واضاف لم يعد ممكنا ان يستمر هذا البطئ الشديد من البلدية بتوفير هذه الارض وتحقيقها لاسيما بعد التوجيهات السامية بحل المشكلة الاسكانية ولا توجد اي عوائق فنية يمكن ان توقف تخصيصها، ورأى ان الحكومة مطالبة بجهازها الفني بتوفير العمل السريع لتوفير الاراضي وتخصيصها وتوزيعها على المواطنين حتى لو كان بالمخططات وذلك بهدف تقليص تراكم الطلبات وانهاء ملف هذه القضية الاهم اطلاقا لدى كل شاب ومواطن ولفت الى انه على الحكومة اذا ارادت التنمية فعلا ان تبادر اولا باطلاق العنان للمشاريع الاسكانية فالاسكان اهم عوامل وضروريات التنمية.

قبل ندوتها الجماهيرية «لهذه الأسباب.. سأشارك» الإثنين المقبل

«مجموعة 62» تدعو لأوسع مشاركة: حان الوقت لاختيار «أي كويت نريد»

سعود السبيعي

عشية استعدادها لعقد ندوتها الجماهيرية مساء الاثنين المقبل، أطلقت «مجموعة 62»، الدعوة للشعب الكويتي للتوجه وبكثافة الى صناديق الاقتراع، في الاول من ديسمبر المقبل، انتصاراً للدستور والكويت والمبادرات الأميرية الانقاذية، وقول الكلمة الفصل في «أي كويت نريد».

هذه الدعوة جاءت على لسان المنسق العام لـ «مجموعة 62»، الاعلامي سعود السبيعي في تصريح استهله بالقول: «لقد عاشت الكويت في السنوات الاخيرة وهي تتنقل من تأزيم الى تأزيم، ومن ازمات تراكمت مخاطرها حتى كادت تدفع البلاد الى حالة من الضياع والسقوط في أتون فتنة تهدد وجودها».

وأضاف: «دائما ما بادر صباح السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الى دعوة الكويتيين على اختلاف اطيافهم وتياراتهم وقواهم السياسية الى الحيطة والحذر من تلك المخاطر، والتسلح بمنطق العقل والحوار، والالتزام بثوابتنا الوطنية، وقد تكررت دعوات سمو الأمير وكان آخرها خلال استقباله ثلة من الاكاديميين والاساتذة، وهي دعوات كانت اقرب الى الصرخة الصادقة الصادرة عن تبصر في الرؤى وفطنة في الحكمة ومسؤولية ادراك العواقب قبل وقوعها».

وقال السبيعي: ان سمو الامير اعلن وبكل وضوح ان «امامنا تحديات خطيرة وحولنا اخطار شديدة لا بد من التفرغ لمواجهتها، امامنا تحديات مكافحة الفساد والاصلاح الشامل لكل اجهزة الدولة ونظام التعليم والخدمات العامة والصحة والكهرباء والمواصلات والطرق وبناء آلاف المساكن لمستحقي الرعاية السكنية وتوفير آلاف وفرص العمل لابنائنا».

«نعم عالية النبرة» تابع السبيعي قائلا: «نقولها ونعلنها (مجموعة 62)، اننا ننتصر الى الدستور الذي يحتكم اليه سمو الامير في كل مبادراته وخطواته لإنقاذ الكويت، واعادة مسارها الى طريق الخلاص وبر الامان والاستقرار، فلا اصلاح ولا استقرار، ولا امان، ولا تنمية حقيقية، ما لم ننقل الكويت من الحالة التي تعيشها اليوم، والسير بها على هذا الطريق نحو المستقبل».

واوضح السبيعي مؤكدا: «لقد حان الوقت للكويتيين للانتصار لدستورهم وللحق الدستوري والمتمثل بمبادرات سمو الأمير الإنقاذية، ومواجهة دعاة «فوضى المقاطعة والانقسام»، ولا يتأتى مثل هذا الانتصار الا بالتوجه الكثيف للناخبين الى صناديق الاقتراع في الاول من ديسمبر المقبل واختيار ممثليهم في مجلس الأمة، وقول كلمتهم الفصل، في اي كويت نريد».

السبيعي شدد في تصريحه «على ان الناخب الكويتي امام اختبار حقيقي لممارسة مسؤوليته الوطنية في الاختيار والاقتراع لمن يراه الانسب والاصلح، لمنحه وكالة تمثيله في الرقابة والتشريع لصالح مستقبل الكويت في اطار عمل برلماني، يعلي الشأن الرقابي والتشريعي، عمل خال من الامراض والشوائب التي عاشتها مجالس الامة في السنوات الاخيرة».

وختم السبيعي تصريحه قائلا: «المواطن الكويتي معني اليوم واكثر من اي وقت مضى بالانتصار لصالح مشاريع التنمية التي اسقطتها الازمات والمصالح والاجندات الحزبية والفئوية، من جداول اعمال السلطة التشريعية، ومعني بالانتصار لوحدتنا الوطنية والذهاب الى صناديق الاقتراع لتوكيل من يرى فيه ممثلا حقيقيا ينحاز الى جانب مشاريع وقوانين تعيد لنسيجنا الوطني رونق وبهاء صورته، ولوحدتنا الوطنية تماسكها وحصانتها في مواجهة المخاطر التي تتهددها».

ندوة «لهذه الأسباب.. سأشارك»

حول الندوة الجماهيرية التي تستعد «مجموعة 62»، لتنظيمها مساء يوم الاثنين المقبل، اوضح السبيعي أنها ستعقد تحت عنوان: «لهذه الاسباب.. سأشارك» مشيرا الى ان المتحدثين في الندوة سيكونون من اعضاء المجموعة، والذين سيفندون الاسباب الوطنية والدستورية والقانونية للاهمية التاريخية للمشاركة في انتخابات مجلس الامة المقبلة، بالاضافة الى تبيان مخاطر وبطلان دعوات المقاطعة والضغوط التي يمارسها المتضررون من الانتخابات.

أكد أن القضية تحتاج إلى قرار شجاع وحاسم

الأطرم: الحكومة تناست البدون وتتجاهل مطالبهم المشروعة في العيش الكريم

أكد مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة فاضل الأطرم ضرورة وضع حد لتفاقم قضية غير محددي الجنسية وإنهاء معاناة الآلاف من ابناء هذه الفئة التي لاتزال تعاني الظلم وعدم الاهتمام منذ سنوات مطالبا بتجنيس المستحقين من ابناء هذه الفئة فورا ورفع الظلم عنهم خاصة بعدما انتهت الحكومة من بحث أوضاعهم وتأكد لها استحقاق نحو 34 الف بدون الجنسية كما طالب بإقرار حقوق جميع الفئات الأخرى من غير محددي الجنسية واعطائهم حقوق العيش الكريم التي نصت عليها الشريعة الاسلامية.

واستغرب الاطرم في تصريح صحافي استمرار معاناة هذه الفئة في دولة القانون مع العلم ان هناك فئة كبيرة منهم دافعوا عن البلاد في حروبها وآخرها حرب تحرير البلاد من العدوان العراقي الغاشم على البلاد عام 1990 متسائلا لماذا لم يتم منحهم حقوقهم ولماذا استمرار تجاهل مطالبهم المشروعة؟

وأشار الأطرم الى ان الحكومة أغفلت حل هذه القضية التي لا تحتاج لتشريعات وقوانين بقدر ما تحتاج الى قرار شجاع ينهي هذه القضية وفق مبدأ الإنصاف والعدالة وما أمرنا به الله عز وجل مستغربا تجاهل مجلس الأمة نفسه حل هذه القضية رغم انه يملك أدوات التشريع والرقابة، ومشددا على ضرورة وضع حلول عاجلة للمشاكل الإنسانية التي يعاني منها البدون وفتح المجال لهم للتوظيف في الجهات الحكومية وتيسير الاجراءات الادارية كتوثيق عقود الزواج واستخراج شهادات الميلاد لأبنائهم ومنحهم رخص القيادة لتخفيف معاناتهم حتى يتم منحهم الجنسية بالاضافة الى ضرورة تفعيل القوانين التي كان معمولا بها حول منح حملة الشهادات العليا الجنسية وكذلك تفعيل قانون تجنيس الألفين، مشددا على ضرورة وضع ضوابط واضحة ومحددة للأعمال الجليلة التي يجب ان تشمل العسكريين من رجال الجيش والشرطة والمشاركين في الحروب العربية وحرب تحرير الكويت، مطالبا بمنح أبناء الكويتيات وكذلك ابناء الأرامل والمطلقات الجنسية، لأن ابناء هذه الفئة كويتيون وعلينا انصافهم فلا يجوز استمرار معاناتهم طوال هذه الفترة.

فاضل الأطرم

أكد ثقته في القضاء الكويتي النزيه

العازمي: لن أتنازل عن ممارسة حقي في الترشح للانتخابات

أكد مرشح الدائرة الخامسة علي العازمي انه لجأ إلى القضاء لإنصافه من قرار اللجنة العليا للانتخابات والذي قضى بشطبه من الترشح لانتخابات مجلس الأمة الحالية، مشيرا إلى أنه على قناعة تامة بنزاهة القضاء الكويتي وحياديته.

وقال العازمي في تصريح صحافي أمس، انه قام بمتابعة القضية التي تقدم بها بحضور المحامي د.خالد المهان والذي سيتولى متابعة القضية من خلال القنوات القانونية، مشيرا إلى أنه تم تأجيل القضية إلى جلسة 26 الجاري أي قبل بدء عملية الاقتراع بأربعة أيام.

وأضاف العازمي ان مثل هذه الأمور من شطب للمرشحين لها تأثير سلبي على العملية الانتخابية في البلاد، مشددا على أنه لن يتنازل عن ممارسة حقه في الترشح للانتخابات والذي كفله الدستور الكويتي لكل مواطن وسيواصل مسيرته من خلال الوسائل الدستورية والقانونية من أجل مصلحة الوطن وتمثيل الشعب الكويتي بكل أطيافه.

علي العازمي

أكد أن المرسوم جاء في الوقت المناسب ليضع النقاط على الحروف

المويزري: المعارضة تحاول تهييج الشارع بهجومها على قانونية الصوت الواحد

بدر المويزري

أكد مرشح الدائرة الرابعة بدر المويزري ان مرسوم الصوت الواحد سيفرز مجلس أمة فعال تتمتع عناصره بالأمانة والصدق وتعمل لما فيه خير ومصلحة الكويت، موضحا ان صدور المرسوم جاء ليضع النقاط على الحروف ويرسم ملامح ديموقراطية جديدة للكويت وابنائها.

وأضاف المويزري في تصريح صحافي ان الكويت تمر حاليا بكثير من التحديات وان مرسوم الصوت الواحد هو علاج ناجع لمقاومة الطائفية والقبلية التي نخرت في البلد، حيث استشرى النفس الطائفي في البلد من الوزارات الى الأسواق وحتى انتخابات الجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام، موضحا ان الكويت مستهدفة بكل الأبعاد لأنها البلد الخليجي الوحيد الذي يعيش الديموقراطية بينما هناك دول تحلم بان تشارك في الحكم كما نشارك نحن اسرة الحكم في الحكم منذ امد بعيد، مبينا ان ارادة الأمة لا تنحصر في السبعين ألفا الذين خرجوا الى ساحة الارادة بل ارادتها فيمن قال نعم لسمو الامير، مشيرا الى ان مثيري الفتن يحاولوا جاهدين تشويه مرسوم الضرورة الذي اصدره صاحب السمو رغم قانونيته ونفعيته للامة الكويتية.

وأكد المويزري اننا نحتاج الى وقفة وطنية وتضحية صادقة وتعاون وقد رأينا ذلك في اجواء الاحتفال بمرور 50 سنة على الدستور مما يؤكد تضامن الشعب مع سمو الامير. وزاد بالقول: اوجه رسالة شديدة اللهجة الى المعارضة قائلا ان عليها ان تعي ان الكويت لن تتحمل ما يحدث، فهناك أحقية للشعب الكويتي في ممارسة حقه الدستوري بالمشاركة في الانتخابات ولن يسلبها منه احد ايا كان توجهه.

وقال ان التظاهر حق كفله الدستور وعلى الداخلية أن تحمي المتظاهرين والدستور يعطي للشعب حق التظاهر بأخذ تصريح والتنظيم بين المتظاهرين والأمن، ولكن اذا ضمت المظاهرات أفرادا مثيرة للشغب فعلى الشرطة التعامل معهم وفقا للصالح العام.